

مسارات متناقضان

سعد الله هزاعاني *

جاء ليكرس ما هو قائم من اختلالات، لجهة عدم صحة التمثيل وعدم احترام الدستور، لا ليغيبها. برزت الاختلالات، أول ما برزت من خلال إقرار مرسوم النفط. وقد انطوى المرسوم على تقاسم أقر مسبقاً من ضمن صفتي الرئاسة والحكومة، فضلاً عن تفريط مخيف بحقوق الدولة اللبنانية وبإشرافها ورقابتها، لحساب الشركات الخاصة. أما أزمة الخدمات الضرورية فما زالت تراوح في نطاق دائرة الفساد نفسها لجهة صفقات هي أقرب إلى نهب فح وفاجر من أي أمر آخر. هذا ينطبق على صفقة بواخر الكهرباء التي يجري الإصرار على تمريرها مهما كان الثمن! ولا نضيف جديداً إذا ذكرنا بأن أزمة النفايات مرشحة للانفجار في القريب العاجل. ويشكو المواطن الآن من أزمة مياه شبه شاملة ومن شلل الإدارة وفتوية السلوك والتعيينات فيها. أما سلسلة الرتب والرواتب، التي فرضت على السلطة، ومعها بعض الضرائب على أرباح المصارف والتوظيفات مرتفعة الفوائد، فما زالت موضع رفض حاد من قبل حيتان المال وممثليهم. هذا فيما ترتفع الأسعار على كل السلع بدون رحمة، وتباشر المدارس الخاصة رفع أقساطها بدون رقابة. والأخطر ما جرى من «هندسات» مالية بلغت تكاليفها، لحساب المصارف، بضع مليارات من الدولارات فقط لا غير!

لم يوفر وباء الفساد المؤسسات الأمنية نفسها. ما كُشف من اختلاسات في بعض مديريات الأمن الداخلي، ورشى في أسلاك عسكرية أخرى إنما يؤكد أن الفساد قد أصبح «ثقافة» سائدة لا يخلو منها قطاع أو مرفق. بدورها فضحت التعيينات، حجم المحسوبية والفتوية في الاختيار وسط كلام «نحوي» عن الإصلاح والشفافية وتفعيل الإدارة وخدمة المواطن...

في مجرى ذلك تصبح المحاسبة والرقابة كلمتين غريبتين على قاموس السياسة والإدارة اللبنانية. يستمر أيضاً خرق الدستور في حقول عديدة. ويستمر كذلك التآجيج الطائفي والمذهبي وينظر كثيرون، عن حق بتشكك كبير إلى احتمال إجراء الانتخابات النيابية في الربيع القادم بعد تطيير الانتخابات الفرعية الواجبة الحصول دستورياً، وسط صراع على الآليات والبطاقة المغنطة وإشارات الى تعديل القانون الجديد نفسه، ونحو الأسوأ طبعاً! إلى ذلك يستمر تهيمش القضاء والإمعان في منعه من أن يتحول إلى سلطة مستقلة غير تابعة للسلطة السياسية ولنظومة المحاصصة المتفاقمة.

«طبيعي» (!) في مثل هذا المناخ، أن تعقد صفقات لتضييع ارتكابات سابقة: في عدم إعداد وإصدار الموازنة السنوية في موعدها القانوني (أكثر من عشر سنوات)، وفي عدم المحاسبة عن عمليات هدر ونهب موصوفة بالمليارات، وفي تحويل الإدارة إلى أداة انتفاع ومحسوبيات ونهب لمراد الدولة في محاصصات كبيرة وسرقات متنوعة لا حسيب عليها ولا رقيب...

ويبقى الغائب الأكبر عن المشهد السياسي تيار المعارضة الشعبي المستقل الذي يستمر عاجزاً عن ترخيم وتنظيم تملل وتعبيرات الاحتجاج المتنوعة في صفوف المواطنين المتضررين، وهؤلاء يشكلون الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني. هذا التيار هو الذي ينبغي أن يشكل، من خلال حضوره وبرنامجه وتأثيره، الرقيب الشعبي المتصدي للأخطاء والارتكابات والفاضح للمسؤولين عنها أمام الرأي العام بدون تباطؤ أو تمييز... وأن يشكل، كذلك، البديل المتوخى لنظام المحاصصة والفتوية والدويلات والتبعية.

* كاتب وسياسي لبناني

شكل طرد تنظيمي «داعش» و«النصرة» (القاعدة) مهزومين من جرود لبنان الشمالية الشرقية (عرسال والقاع ورأس بعلبك) علامة إيجابية جديدة في مسار أمني متواصل. وهو مسار بدت فيه «السياسة» متخلفة، نسبياً، عن الأمن، وبدا السبب الخارجي راجحاً على الأسباب الداخلية: في توفير الحاضنة لقرار الإجهاد على الإرهابيين التكفيريين في المناطق اللبنانية التي احتلوها. يعترض البعض على استخدام وصف تكفيري من قبل كتاب يساريين أو من قبل منظمات ذات بنية واستهدافات علمانية. سياسة النعمة لا تنفع خصوصاً في هذا الحقل. القول: ما شأن العلمانيين بمصطلحات يستخدمها أو يتبادلها غير العلمانيين من المتطرفين دينياً أو طائفيًا أو مذهبياً، لم يحل دون اغتيال المفكر المصري فرح فوده ولا دون عزل وإرهاب المفكر، المصري أيضاً، نصر حامد أبو زيد، وكذلك دون استهداف سواهم في مصر وغيرها... التكفيري هو الذي يحكم بالقتل على كل من يخالفه في إيمانه أو بعض إيمانه: سواءً كان المخالف مؤمناً أو غير مؤمن، من دينه أو من غير دينه، من مذهبه و«فرقته» أو من غير هذا وتلك... التكفير، المعني هنا، هو ثمرة عملية جمع، بصورة شديدة التطرف والتوحش، ما بين تشدد عقائدي أعمى وهمجية مفرطة في التطبيق. فكيف إذا أضيفت إليه عناصر الشبهة والتعصب والجهل والأجندات الاستعمارية التأميرية...

هزيمة وطرده التنظيمين الإرهابيين توجاً، في الوضع اللبناني، سلسلة خطوات إيجابية اجتمع على تحقيقها، وفق تناغم وتنسيق مسبق (غالباً)، جهد الأجهزة الأمنية اللبنانية وجهد جهاز المقاومة. ولقد مكن ذلك من كشف شبكات إرهابية وتعطيل عمليات واعتقال استباقي لمتورطين كثر، تبين، أيضاً، أنهم على شيء من الهشاشة، لجهة تفاعل العصبية في دوافعهم مع الغرضية والارتزاق والبلطجة. لم تكن قليلة الخسائر التي نجمت عن العمليات الإرهابية التي جرى تنفيذها، وأمكن في نطاق سياق أمني متماسك ومثابر جسد توافقاً سياسياً خارجياً وداخلياً أيضاً، ضرب حصار أمني وعسكري متصاعد أفضى، في ظروف تقدم شعار محاربة الإرهاب على ما عداه، وفي ظروف التحولات النوعية في الوضع السوري، إلى جعل التنظيمات الإرهابية تتكبد خسائر ضخمة متواصلة: من العراق وليبيا إلى سوريا ولبنان...

لا جدال في أن انتصارات باهرة قد تحققت ضد الإرهابيين التكفيريين. لا شك أيضاً أن تضحيات جسيمة وبطولات مؤكدة قد حصلت في مجرى الحرب على الإرهاب. في التضحيات، يشكل مصير العسكريين المخطوفين نموذجاً على فداحتها. وفي البطولات قدم الجيش اللبناني، وقبله المقاومة، نموذجاً في تحقيق إنجازات جديدة إذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا توفر السلاح والاحتضان والكفاءة في حسن إدارة العمليات من جوانبها كافة.

لكن، للأسف الشديد، أن هذه النجاحات، في الحقلين الأمني والعسكري، قد شكلت استثناءً في مسار انحداري متواصل على مستوى السياسة بشكل عام، وعلى مستوى الإدارة الداخلية بشكل خاص. لا يمكن الموافقة على ما يزعمه البعض من إنجازات ذات شأن بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة، قبل حوالى عشرة أشهر. بشكل عام، ترسخت المحاصصة. وما يُعد إنجازاً غير مسبوق مجسداً بإقرار قانون الانتخابات الجديد، قد

(كما حال حزب العمال البريطاني)، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929، نشأت «دولة الرعاية»، والتي كانت الليبرالية الغربية من حماتها. لكن الليبرالية الغربية حادت نحو اليمين في التسعينيات، في بريطانيا وأميركا وألمانيا وغيرها من الدول. أما الليبرالية الغربية، إن في طورها الأول في عهد الاستعمار الغربي، أو في عهدها الثاني بعد صعود الحقب السعدونية المتتالية، فإنها لم تكن يوماً نصيرة لأنظمة الرعاية الاجتماعية أو لحقوق العمال. على العكس من ذلك، فإن الليبرالية الخليجية تريد المزيد من التخصيص، فيما نشأت الليبرالية اللبنانية بعد الطائف جناحاً للمباردين رفيع الحريري، وهي ناصرت كل برامج الرأسمالية المتوحشة التي تبناها، وتبناها من بعده ابنه وفؤاد السنيورة، ومن حكم باسم «ترائه». وليس مستغرباً أن يرعى الليبراليين في دول مثل تونس ومصر والأردن النظام الحاكم وأصحاب المليارات. والمسألة الاقتصادية تجعل من الليبرالية العربية نقيصاً لليبرالية الغربية، بالرغم من جنوح الأخيرة نحو اليمين، وبالرغم من إرثها الاستعماري9.

كسرت أحداث 11 أيلول العلاقة بين أنظمة الخليج وبين الإخوان. كانت التيار الليبرالي في الدولة السعودية موقع الضعف والدفاع، بوجه التيار السلفي والإخواني. لم يكن ممكناً بعد الإطلاق الرسمي للجهاد الديني من قبل الملك فيصل بعد حريق المسجد الأقصى ان يبرز دور الليبرالية الرسمية. وميزان القوى بين التيارين الرسميين رجع بقوة مؤخراً لصالح الليبراليين. لكن معضلة الأزمة التي ترعى الليبرالية العربية انها تستعين بتيار - خلافاً للتيار الإسلامي - لا جذور أو قاعدة شعبية له. ولهذا، فإن هناك من الأمراء في آل سعود - مثل عبد العزيز بن فهد - من يفضل الإسلاميين على الليبراليين. أي أن الليبرالية العربية ليست إلا خياراً من الخيارات المتاحة للأمراء النفط، مثلها مثل خيارات الاستجمام: هناك من يفضل أوروبا وهناك من يفضل المغرب.

المراجع:

- 1) راجع دراسة «شركاء حذرين: الاتحاد السوفياتي والاشتراكية العربية»، «أوراق إدلفي» الصادرة عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 1970. وقد صدرت في ترجمة في «ملف النهار» عام 1971، ص. 14-15.
- 2) هنا، تختلف الروايات. هل وديع حداد قام بعملياته مستقلاً عن الاتحاد السوفياتي أم أنه كان متحالفاً مع «كي. جي. بي» ويحظى بدعم مباشر من يوري أندريوف، كما يروي رفاقه من تلك المرحلة، وكما يرد في «أرشيف متروخين» في كتاب «السيف والدرع» الذي يجب النظر إليه بحذر شديد بسبب رعايته الغربية.
- 3) عملت دولة الإمارات على التخفيف من دور حسن الترابي في وضع دستور الامارات بعد أن كان ذلك أمراً معروفاً وعلنياً. راجع الأوراق الخاصة لمجموعة السير جيفري أرثر» في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد البريطانية.
- 4) لعب الشيوعي السابق قدرى القلعي دوراً بارزاً في هذا الصدد. وكان له دار نشر خاصة به، «دار الكاتب العربي»، الذي كان ينشر كتابات جمع بين فكر الليبرالية المضاد للشيوعية وفكر نظم سلاطات الخليج.
- 5) استبدلت الترجمة العربية للكتاب المذكور مصطلح «العصر الليبرالي» بـ«عصر النهضة».
- 6) مقالة صاغية الأولى نُشرت في «الحياة» في 13 نيسان 2017، والثانية في 1 آب 2017.
- 7) جمال خاشقجي، الذي سيُعرف بأنه صاحب أقصر تجربة تلفزيونية في العالم أجمع، إذ ان محطته التلفزيونية أو بالأحرى محطة الوليد بن طلال الذي أوكل له إدارتها. لم تبت إلا ليوم واحد. وهو قد بدأ مسيرته بالجهادية الابن لادنية قبل أن يتحول إلى الليبرالية في نسقها السعودي الرسمي. وفي مقابلة قبل أيام مع «الحرة»، قال إنه «كاتب حر» قبل أن يضيف: «نحن كسعوديين نسمع ونطبع. الدولة أمرت ووجهت ونحن نستجيب لتوجيهات الدولة ونقف دوماً بولاء وبدعم لحكومتنا».
- 8) 19 آب 2017، «الحياة».
- 9) يجب مراجعة كتاب الصديق جوزيف مسعد «الإسلام في الليبرالية»، والذي سيصدر لاحقاً في ترجمة عربية.

*كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



كتب في «الحياة» في ذم رجل الدين العراقي، مقتدى الصدر - ومن منظور ليبرالي علماني - ثم كتب في مديحه بعد أشهر فقط (أي مصادفة بعد أيام من زيارته للرياض) - ومن منظور ليبرالي وعلماني6، في المقالة الأولى وصفه بالقاتل وفي الثانية بعد أربعة أشهر دعاه لتشكيل معارضة وطنية في العراق. وجمال خاشقجي، الذي يمثل خيار النظام السعودي السياسية7، كتب ضد العلمانية بصراحة، بعد رفع الحظر الكتابي والشفهي عنه من قبل النظام السعودي (وكان أول ما كتبه بعد عودته مدحاً للنظام الذي منعه من الكلام، ثم سمح له بالكلام

”

التيار الليبرالي لم يكن بعيداً عن الإعلام والدعاية اليمينية

“

- الليبرالي). فهو عارض العلمانية وقال فيها: «في الإسلام من السماحة والمرونة والعصنة والقدرة على التجديد ما يغني عن البحث عن «أبيولوجيا» أخرى، كما ان الشرعية الحقيقية التي تمثلها الأسرة الحاكمة والوطنية السعودية تحتاج دائماً إلى أبيولوجيا يقبلها الشعب وتحدد العلاقة بينه وبين الحاكم، والرّج بمفهوم العلمانية وخاصة في السعودية سيريك تلك العلاقة المريحة... فلم الرّج بالعلمانية في عالم خليجي تقليدي يحكم بالدين أو بعرف قبلي مشيخي صمد منذ زمن التأسيس؟». ولم ينش خاشقجي أن يربط بين العلمانية وبين «الجمهوريات العربية البائسة المضطربة»8 - وهي طبعاً إشارة إلى الجمهوريات العربية التي عارضت مشيئة النظام السعودي تاريخياً. طبعاً، لو أن خاشقجي، أو أي ليبرالي عربي يكتب عن إيران، فتكون الدعوة إلى العلمانية حاضرة ومُلحة. والنظام السعودي أكد رسمياً - أي باسم تلك المعارضة السورية التي يدير - أنه يريد نظاماً علمانياً في سوريا، على أن يكون موالياً للنظام السعودي.

أما في المسألة الاقتصادية، فإن الليبرالية الغربية - بالرغم من تناقضاتها - فإنها نشأت بمواجهة الفكر الرأسمالي المحافظ الذي بنى عن تدخل الدولة في السوق. وكانت لنشأة بعض الأحزاب الليبرالية الغربية - خارج أميركا حكماً - جذوراً ماركسية أكيدة